التغييرات السياسية والأمنية في تشاد وتأثيرها في الأمن القومي الليبي

أ. عبد الحميد صالح محمد يونس– جامعة المرقب*

مقدمة:

ترتبط الدولتان الجارتان ليبيا وتشاد، بعلاقات متواصلة، على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية، وغيرها، وهي علاقات تاريخية ذات ارتباط وثيق، فرضته القبائل (وهي الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي والسياسي) في البلدين، وأكدته التضاريس المتداخلة، والمصالح المشتركة. وما يميزها هو الدوام، وعدم الانقطاع، منذ نشأتها، وعلى مر التاريخ، حيث جسدتها المصالح المشتركة والتعاون المشترك.

وتعيش دولة تشاد منذ مقتل الرئيس (إدريس ديبي) في المواجهات مع الفصائل المسلحة في شمال البلاد في (أبريل من عام 2021م)، أوضاعًا سياسية وأمنية مترديةً، وغير واضحة المآلات، وكذلك حالة عدم الاستقرار التي تمر بها ليبيا منذ 2011م، وعدم سيطرة الدولة على الحدود الجنوبية، الأمر الذي سيكون له تداعيات على الوضع الأمني في ليبيا، وأنه لا يمكن أن تكون ليبيا، وخاصة في حدودها الجنوبية، بعيدة عن التغيرات الجيوسياسية المحتمل حدوثها في تشاد، فليبيا كانت وستظل قاعدة خلفية للصراع داخل تشاد، وغالبا ما تتخذ المعارضة في تشاد من الجنوب الليبي نقطة للقيام بعمليات داخل العمق التشادي، ومن الجدير بالقول إن الأوضاع الليبية ستتأثر، بغض النظر عن الطرف المنتصر في هذه المواجهات، فالطرف المهزوم سيسعى إلى الهروب إلى الأراضي الليبية؛ ليجعلها نقطة انطلاق له، الأمر الذي سيدخل المنطقة في فوضى، قد تخرج عن سيطرة أية حكومة مركزية، وسيشكل عبئا إضافيا على حكومة الوحدة الوطنية التي تواجه الكثير من المشاكل التي قد تحد من فرص نجاحها في فترتها المؤقتة.

* أ. عبد الحميد صالح محمد يونس أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد، جامعة المرقب، ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الأوضاع السياسية والأمنية الجديدة بعد مقتل الرئيس التشادي (إدريس دبي)، في الأمن القومي الليبي، من خلال ما يلي:-

1- التعرف إلى طبيعة التغييرات السياسية والأمنية الأخيرة في دولة تشاد.

2- الكشف عن التهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي في ظل هذه التغييرات.

أهمية الدراسة:

1- تسليط الضوء على العلاقات الليبية التشادية وتطورها.

2- محاولة التعرف إلى المخاطر والتهديدات الناجمة عن تغيير الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد، وأثرها في الأمن القومي الليبي.

مشكلة الدراسة:

إنّ الإطاحة بنظام سياسي قائم في دولة تشاد، وعدم القدرة على إقامة نظام بديل قوي ومستقر، قد يؤدي إلى حالة من الفراغ السياسي، وانتشار الفوضى والإرهاب والحروب الأهلية والإضرابات، وتعطل عجلة التنمية والإنتاج، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، وهذا يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: ما تأثير الأوضاع السياسية والأمنية الجديدة بدولة تشاد في الأمن القومي الليبي؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: إن تغير الأوضاع في دولة تشاد لا شك له ارتدادات سلبية على الأمن القومي الليبي.

منهج الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة المنهج التاريخي لفهم نشأة وتطور العلاقات الليبية التشادية وتطورها، وكذلك المنهج الوصفي لوصف طبيعة الأوضاع السياسية والأمنية في دولة تشاد، كما تعرج الدراسة على تحليل هذه الأوضاع، وبيان تأثيراتها في الأمن القومي بليبيا.

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: تطور العلاقات الليبية التشادية.

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد.

المبحث الثالث: تأثير الأوضاع السياسية والأمنية بدولة تشاد عفي الأمن القومي الليبي.

المبحث الأول:- تطور العلاقات الليبية التشادية:

تشاد وليبيا دولتان إفريقيتان متجاورتان، الأولى في إفريقيا جنوب الصحراء، والثانية في إفريقيا شمال الصحراء، تمتد بينهما حدود مشتركة تتجاوز الألف كيلومتر. ويرتبطان من الناحية الحضارية والجيوبوليتكية بروابط متنوعة، كالثقافة الإسلامية والعربية والإفريقية، وروابط اللغة، سواء العربية، أو اللغات الإفريقية، وكذلك قرابات أسرية واجتماعية متنوعة، وشبكة علاقات تاريخية، وروابط اقتصادية وتجارية على درجة عالية من التفاهم والانسجام.

وقد أسهمت هذه الروابط المتنوعة على مر الأزمنة في تقوية العلاقة بين البلدين سواء في الماضي أو الحاضر، بالرغم من اصطناع الحدود بينهما من قبل المستعمر، الذي أدى إلى تأرجح العلاقات الرسمية بين الجارتين أحيانًا، حتى وصلت إلى المواجهة المباشرة والتدخل، واستخدام القوة العسكرية.

أولاً:- العلاقات الليبية التشادية منذ استقلال ليبيا عام 1951م:

تعود بداية العلاقات الرسمية بين البلدين إلى عام 1955م، وهو تاريخ توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا المحتلة لدولة تشاد، وبين المملكة الليبية المتحدة. حيث تم توقيع هذه المعاهدة في 10 أغسطس 1955م[1]، لتنظيم العلاقات الليبية بالمناطق أو الدول الإفريقية المجاورة لليبيا، المحتلة من قبل المستعمر الفرنسي، التي من بينها تشاد. حيث اعتاد سكان هذه المناطق على الانتقال من الأراضي الليبية وإليها؛ لأغراض التجارة والتسوق، ومواصلة ذوي القربى في البلدين. وتميزت العلاقات السياسية بين البلدين في أثناء هذه الفترة بالهدوء والودية، نتيجة للروابط المذكورة، وزادت من ترسيخها توقيع المعاهدة المشار إليها[2].

(1)- محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، ط1 (القاهرة، مكتبة مذبولي، 1998م)، ص36.

(2)- صابون محمد راشد، أثر العوامل الخارجية على الصراع الداخلي في تشاد، ط1، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م)، ص140.

وباستقلال دولة تشاد عن المستعمر الفرنسي في 11 أغسطس1960م، زادت هذه العلاقات توطدًا وترسيخًا بإرسال أول سفير تشادي إلى ليبيا، وتوقيع اتفاق حسن الجوار في طرابلس في 22 – مارس – 1966م، ليؤكد العلاقات الهادئة والمنسجمة بين البلدين[1].

وجاء في المادة الأولى من المعاهدة ما يلي:–[2]" تتعهد حكومتا المملكة الليبية وحكومة جمهورية تشاد باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان المحافظة على النظام والأمن على الحدود الفاصلة بين بلديهما، بواسطة اتصال وتعاون سلطات الأمن فيهما، على أن لا تؤثر هذه الترتيبات في حق اللجوء المعترف به، وفقًا لقواعد العرف الدولي. كما تتعهد حكومتا ليبيا وتشاد على منح تسهيلات المرور للأهالي المقيمين على جانبي الحدود التي تفصل بين البلدين".

وبالنظر إلى هذه المعاهدة يتبين للقارئ أن كلًّا من ليبيا وتشاد تعترفان بارتباط العلاقات القائمة بين البلدين بروابط تاريخية، ولا يوجد خلاف بينهما على الحدود المشتركة، بل هناك علاقات ودية وهادئة بينهما؛ جعلت من دولة تشاد داعمًا قويًا لنصرة القضايا العربية في المنظمات الدولية، حيث قامت تشاد بتأييد قرار رقم (242) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يدعم القضايا العربية، وذلك في 22 – نوفمبر – 1967م. [3].

وفي إطار العلاقات الثقافيّة نجد أن هنالك مئات من الطلاب التشاديين يدرسون في معهد البعوث (الجامعة الإسلاميّة) بمدينة البيضاء الليبيّة بالجبل الأخضر. وبالرّغم من تفجر الثورة التشاديّة في منطقة شمال تشاد على الحدود الليبيّة التشاديّة في 1968م، فإن هذه المشكلة لم تؤثر في مسار العلاقات التشاديّة الليبيّة، واستمرت هذه العلاقات الهادئة والمتينة بين البلدين، على درجة عالية من الصداقية والتفاهم، طوال فترة الحكم الملكي في ليبيا حتى 1 – سبتمبر – 1969[4].

(1)– الصادق شكري، الملك.. العقيد.. المعارضة الليبية بالخارج، موقع ليبيا المستقبل على الانترنيت.

– (2)أرشيف الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الليبية، المادة (1، 2) من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين حكومة المملكة الليبية وجمهورية تشاد.

(3)– محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، مرجع سبق ذكره، ص38.

(4)– صلبون محمد راشد، تشاد وعلاقاتها بالدول العربية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص56.

ثانيًا:- العلاقات الليبية التشادية في عهد النظام السابق 1969 إلى 2011:

منذ تولي معمر القذافي الحكم في ليبيا، في 1 سبتمبر 1969م، اتسمت العلاقات الليبية التشادية بالعدائية، والتدخلات العسكرية، فقد دعمت ليبيا جبهة التحرير الوطني التشادية ضد حكومة الرئيس تومبلباي، وقدمت لها تسهيلات كبيرة، وذلك سبب في تفجر أزمة في العلاقة بين البلدين، وعلى إثر ذلك قامت تشاد بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا في عام 1971م، واتهام ليبيا بالتدخل في شؤونها الداخلية.

ونتيجة للدعم الليبي للجبهة، الأمر الذي زاد من تقوية نفوذها في مناطق واسعة من تشاد، وتسارع الأحداث، وذلك دفع بالرئيس تومبلباي إلى تقديم مبادرة للخروج من الأزمة السياسية في نهاية 1971م. حيث أرسل وفدًا برئاسة وزير داخليته (أبا نصر) إلى ليبيا وترتيب صلح مع جبهة التحرير الوطني بوساطة ليبية، وعلى إثر ذلك تم توقيع مذكرة تفاهم بين ليبيا وتشاد مهدت إلى اتجاه جديد في العلاقة بين البلدين.

وفي 27 نوفمبر 1972م، أصدرت الحكومة التشادية قرارًا تاريخيًا يتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل، وطالبت اليهود المقيمين بالمغادرة فورًا. وعلى إثر ذلك وجه معمر القذافي دعوة إلى الرئيس تومبلباي إلى زيارة ليبيا في 23 ديسمبر1972م، وتمت إعادة العلاقات بين البلدين لاسيما الاقتصادية، حيث اتفق على إنشاء مصرف ليبي – تشادي، وتأكيدًا لهذه العلاقات الطيبة، قام معمر القذافي بزيارة تشاد في أواخر 1973م[1].

وقبل انتهاء عام 1973م قامت القوات الليبية بالسيطرة على إقليم أوزو[2]، وأكدت ليبيا أن وجود قواتها في منطقة أوزو هو لحماية الأهالي من العصابات وقطاع الطرق، وعمليات النهب والسلب. وبالرغم من هذا فإن حكومة الرئيس تومبلباي حافظت على العلاقات الطبيعية بين البلدين، وأبدت استعدادها لحل مشكلة أوزو سلميًا، عن طريق إرسال وزير الخارجية آنذاك إلى طرابلس.

(1)- سعيد عبد الرحمن الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد من الاحتلال الفرنسي حتى نهاية تومبلباي 1900-1975م، ط1، (بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1998)، ،ص111.

(2)- محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، مرجع سبق ذكره، ص40.

واستمرت العلاقات بين ليبيا وتشاد بهذه الوتيرة إلى سقوط نظام الرئيس تومبلباي عام 1975م[1]، واستلام الرئيس فلكس مالوم للسلطة.

وتوالت بعد ذلك الأوضاع غير المستقرة في تشاد، وتشعبت الخلافات بين الحلفاء خاصة بعد سيطرة القوات الليبية على أنجامينا وتنصيبها (لكوكني واداي)، حيث استطاع أن يكسب إلى جانبه أغلبية مقاتلي الجيش الثاني (جبهة التحرير الوطني)، وانشق عنه حسين حبري، وأعلن الحرب على القوات الليبية.

وبدعم لا محدود من ليبيا، سيطرت قوات (واداي) على إقليم شمال تشاد وعاصمته (فايالارجو)، واستمر التقدم نحو منطقة كانم في شمال غرب تشاد. وحاولت قوات الرئيس مالوم المقاومة والتصدي لتقدم قوات واداي المدعوم من ليبيا بكل الوسائل التي تملكها. لكن التفوق العسكري لقوت واداي جعل مالوم يطلب المساعدة من الجهات الخارجية، حيث قام بطلب استدعاء القوات الفرنسية لدخول الأراضي التشادية، والدفاع عنها في عام 1977م[2]. لكن فرنسا كانت مترددة في تلبية الدعوة، لإدراكها بأن هذا العمل من شأنه التأثير في العلاقات الدبلوماسية والتجارية المربحة مع ليبيا.

واستمرت النزاعات بين الفصائل المسلحة المدعومة من ليبيا والحكومة، إلى أن تم الاتفاق على رجوع العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وحكومة الرئيس فيليكس مالوم في 24 فبراير 1978، وبضغط من فرنسا والسودان أجبر مالوم على توقيع اتفاقية بنغازي لوقف إطلاق النار في 27 مارس 1978م[3]. وفي عام 1981م أعلنت الدولتان عن رغبتهما في الاتحاد، وقامت القوات الليبية بالانسحاب من تشاد، نتيجة للضغوط المتزايدة من قبل الدول الإفريقية. لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، حتى رجعت المواجهة بين البلدين.

واستمرت العلاقات الليبية التشادية على هذه الوتيرة من النزاع والتدخل العسكري حتى عام 1989م، حيث أسفرت الجهود الجزائرية على توقيع معاهدة تاريخية بين ليبيا وتشاد في 31 أغسطس

(1)- حجاز عائشة وحبشي خلود، العلاقات السياسية والعسكرية الليبية التشادية خلال الفترة (1951-1994)، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2021)، ص51.

(2)- عز الدين موسى عقيلة، النزاع الحدودي الليبي التشادي (1973-1995م)، رسالة ماجستير، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط عمان، 2017)، ص33.

(3)- المرجع نفسه، ص49.

1989م، بالعاصمة الجزائر. تنص على التزام الطرفين بعرض خلافهما على محكمة العدل الدولية، وأن يلتزم الطرفان بالنتائج التي تصدرها المحكمة، وفي 31 أغسطس1990م، أعلنت ليبيا تقديم أوراق القضية للعرض أمام المحكمة.

وفي 1 ديسمبر 1990م تولى الرئيس إدريس دبي الحكم في تشاد وبمباركة ليبية، وذلك ساعد على إرساء سبل التهدئة والسلام بين البلدين. وفي عام 1994م صدر حكم محكمة العدل الدولية بأحقية تشاد في إقليم أوزو، وقبلت ليبيا بهذا الحكم تأكيدًا لالتزامها بالقوانين الدولية[1]. ومنذ ذلك التاريخ رجعت العلاقات الليبية التشادية إلى مسارها الصحيح، وأسدل الستار على فصول مختلفة من الصراع المؤلم والدامي بين الشعبين الشقيقين.

ثالثًا:- العلاقات الليبية التشادية بعد 2011م:

تعد تشاد في عهد إدريس دبي حليفًا استراتيجيًا لنظام معمر القذافي، حيث كانت العلاقات الليبية التشادية في أفضل أحوالها. وفي بداية عام 2011م عندما بدأت بوادر التغيير في ليبيا، وأعلن عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 2 مارس 2011م، لم تكن تشاد من الدول التي سارعت بالاعتراف به، حتى بعد أن صدر القرار الأممي 1973م، ولكن تأخر هذا الاعتراف إلى شهر أغسطس من العام نفسه، عندما أدرك إدريس دبي أنه لا مجال أمامه إلا الاعتراف بالمجلس، حتى لا يضع نفسه في مأزق على المستوى الإقليمي أو الدولي؛ بل ومتهمًا بمساندة نظام معمر القذافي، بجلب المرتزقة له، ودعمه عسكريًا.

وأضحت العلاقات الليبية التشادية في السنوات الأولى من المرحلة الجديدة في ليبيا غير ذات أهمية لدى الجانب الليبي على الأقل؛ لأن التركيز كان على المناطق الساحلية من دون الاهتمام بالمناطق الجنوبية القريبة من تشاد. وأهملت الحكومات الليبية المتعاقبة منذ 2011م الجنوب الليبي، وأصبحت الحدود الجنوبية المشتركة مع تشاد مستباحة من قبل الفصائل المسلحة التشادية المعارضة لنظام دبي، حتى أن هذا الوضع دفع الرئيس دبي في مناسبات عديدة إلى التصريح بأن المناطق الحدودية مع ليبيا تمثل خطرًا على تشاد، بوصفها مأوىً للتشكيلات المسلحة والإرهابية، وفي مقابلة مع

(1)- حسين خف موسى، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو، المركز الديمقراطي العربي، 3- مايو-2014.

صحيفة لوفيغارو الفرنسية في 8-7-2013م قال دبي: (إن ليبيا قد تنفجر في وجوهنا بسبب تحولها إلى قاعدة للإسلاميين المتطرفين كافة)[1].

وفي عام 2014م توغلت قوات تشادية داخل الأراضي الليبية في منطقة كوريدي، وذلك حسب تصريح خالد الشريف وكيل وزارة الدفاع بحكومة الإنقاذ الوطني، الذي عدّ هذا الأمر انتهاكًا لسيادة الدولة الليبية[2]. في حين أن تشاد أعلنت بأن قوات المعارضة تتمركز في جنوب ليبيا، وأنها تشكل خطرًا على أمنها. وبذلك فهي لن تتردد في انتهاك السيادة الليبية مستغلة انهيار الدولة، وانشغال المسئولين في ليبيا بصراعاتهم الداخلية.

وفي 18- أكتوبر -2018م زار خليفة حفتر تشاد، والتقى بإدريس دبي، وحسب ما هو معلن من أهداف الزيارة، أنها جاءت للتباحث حول الأوضاع الأمنية والسياسية في الجنوب الليبي. وبعد 7 أيام من زيارة حفتر، قام فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي بزيارة تشاد، والتقى بإدريس دبي، وأجري خلال اللقاء تباحث حول تعزيز العلاقات الثنائية، وبحث الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار.

وفي 20 أبريل2021م قتل إدريس دبي في مواجهات مع المجموعات المسلحة، التي كان دائما يتهمها بأنها تتخذ من جنوب ليبيا مقرًا لها، وتولى ابنه زمام السلطة في تشاد على رأس المجلس العسكري الانتقالي.

وفي العاصمة أنجامينا وبتاريخ 25 اغسطس 2021 عقد أول لقاء ليبي تشادي، بعد تولي دبي الابن الرئاسة، ضم موسى كوني نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي ومحمد دبي حيث أكد فيه الثاني على ضرورة إحياء الاتفاق الرباعي الموق في 2018م بين ليبيا وتشاد والسودان والنيجر، ونص على التعاون الأمني بين هذه الدول في مكافحة الارهاب والاتجار بالبشر[3].

وفي 25 يناير 2022 م زار عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية أنجامينا وصرح في أثناء لقائه بمحمد دبي بأن ليبيا لها هدف ثابت وجذري يتمثل في تقوية العلاقات الليبية التشادية

(1)- تصريح إدريس دبي لصحيفة لوفيغارو الفرنسية 8-7-2013م، موقع سكاي نيوز عربية.

(2)- محمد عمران كشادة، تشاد والنيجر والأزمة الليبية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، تونس، 2019م.

(3)- الكوني ودبي يتفقان على إخراج الفصائل المسلحة التشادية من ليبيا، بوابة الوسط، 26-8-2021م.

وتكوين إطار عام للتعاون المثمر بين البلدين في جميع المجالات، لاسيما مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية وحماية الحدود، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.

وفي أثناء لقاء جمع كلاً من محمد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي، ومحمد دبي على هامش القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في غينيا يوم 17 مايو 2022م. اتفق الجانبان على تأمين المناطق الحدودية بين البلدين، وضرورة تضافر الجهود من أجل وضع حد لظاهرة انتشار السلاح في هذه المناطق.

وفي زيارة لمستشار الأمن القومي الليبي إبراهيم أبوشناف منتصف 2022م للعاصمة أنجامينا، ولقائه بمحمد دبي، الذي أكد أنه لابد من تدخل إفريقي ناجح لحل الأزمة الليبية، وأن الحل في ليبيا لن يكون إلا إفريقيًا، وأن دولة تشاد لن تدخر جهدًا في سبيل عودة استقرار ليبيا[1].

ومن الملاحظ في تتبع مسار العلاقات الليبية التشادية بعد 2011م، أنه ومنذ تولي حكومة الوحدة الوطنية في 15 مارس 2021م، فإن العلاقات بين البلدين تسير نحو الأفضل، من خلال سعي كلا الطرفين إلى التنسيق والتشاور المستمر، وخاصة بعد استلام دبي الابن للسلطة في تشاد. والدليل على ذلك زيارات ولقاءات المسئولين في ليبيا مع الجانب التشادي، وتأكيدهم عمق العلاقات مع دولة تشاد وأهميتها الإستراتيجية للدولة الليبية.

وما يؤكد عمق هذه العلاقات، ما صرح به موسى الكوني في المؤتمر الإقليمي حول العمليات العابرة للحدود بين ليبيا والساحل، الذي عقد بتونس في 22- نوفمبر -2022م، وبرعاية بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا، حيث قال (أعتذر باسم الدولة الليبية لكل الدول التي تضررت بعد عام 2011م، نتيجة للتدفق غير المحدود للأسلحة والدعم الذي يقدم للمجموعات الإرهابية من ليبيا، ونعتذر للشعب التشادي عما حصل، خاصة مقتل الرئيس دبي، بفعل هذه الأسلحة التي امتلكتها المعارضة التشادية في ليبيا)[2].

(1)- عبد الجليل سليمان، هل تنجح تشاد في حل الأزمة الليبية، كيو بوست، 10- نوفمبر - 2022.

(2)- عين ليبيا، 22-11-2022م.

المبحث الثاني:- الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد:

على الرغم من التاريخ الطويل من الأزمات السياسية والأمنية التي مرت بها دولة تشاد، منذ الاستقلال حتى انتخابات 2021م، التي نظمت وفقًا للدستور الجديد الذي أقر في 2018م. حيث إن بداية شهر أبريل 2021م، كان من المؤمل أن تكون بداية لمرحلة جديدة من الاستقرار، وتحسن الأوضاع السياسية، وتفرغ الرئيس التشادي لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة والمعقدة على نحو أكثر كفاءة، ولكن الأمر جاء مخالفًا لذلك تمامًا. فبعد إعلان فوز الرئيس إدريس دبي بنحو 80% من الأصوات في هذه الانتخابات، لم تمر عشرة أيام من ذلك حتى أعلن في 20 أبريل 2021 عن مقتل الرئيس الفائز، بعد أن تعرض لإصابات بليغة أصيب بها في مواجهات مع إحدى الفصائل المعارضة له في شمال البلاد.

وفي اليوم نفسه، أعلن عن تأسيس مجلس عسكري انتقالي برئاسة محمد دبي، وعضوية أربعة عشر عضوًا من القيادات العسكرية[1]، ليتولى الحكم في البلاد، ولتبدأ مرحلة انتقالية فيها من التحديات الأمنية والسياسية التي يمكن الحديث عنها في هذا المبحث.

أولاً:- التحديات السياسية:

إن ما تشهده تشاد حاليًا من اضطرابات وتغييرات في نظام الحكم، ما هو إلا نتاج لأزمة سياسية كانت حاضرة في البلاد منذ سنوات، بسبب عدم وجود قنوات للحوار والتواصل بين النظام السياسي والمكونات السياسية الأخرى، كالحركات والأحزاب السياسية، ومشاركتها في العملية السياسية في البلاد[2]. ومن هنا، فإن المجلس العسكري في تشاد يواجهه تحديات كبيرة وصعبة، تحتم عليه التعامل مع الوضع الداخلي من خلال:

أ- بناء الثقة والتوافق بين الأطراف السياسية:

عندما تولى المجلس العسكري الانتقالي مقاليد الحكم، أعلن عن سلسلة من الإجراءات، في مقدمتها إعلان حالة الطوارئ، وإغلاق الحدود، وحل البرلمان والحكومة، وتعليق الدستور[3]. إلا أن هذه

(1)- دانيال إيزنجا، لحظة حاسمة في المرحلة الانتقالية في تشاد، موقع Africa Center، 3-1-2022.

(2)- محمد طاهر زين، تقلبات الأوضاع السياسية في تشاد ومآلاتها، موقع المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 19-4.

(3)- دانيال إيزنجا، لحظة حاسمة في المرحلة الانتقالية في تشاد، مصدر سبق ذكره.

الإجراءات قوبلت بالرفض من جانب معظم القوى الفاعلة في تشاد، وأصدر أكثر من ثلاثين حزبًا تشاديًّا بيانًا مشتركًا، أعلنت فيه رفضها لهذه الإجراءات، ودعت إلى إطلاق مرحلة انتقالية تقودها حكومة مدنية، وإطلاق حوار شامل بين جميع الأطراف في البلاد. وفي 27 أبريل 2021م خرجت مظاهرات واحتجاجات واسعة في عدد من المدن التشادية الرئيسة تطالب برفض الإجراءات الانتقالية، وتعدّها انقلابا على السلطة، ودخلت في مواجهات مع قوات الأمن، خلفت عددًا من القتلى والجرحى، إضافة إلى نشوب نزاعات قبلية بين المزارعين والرعاة، حصدت عددًا من الأرواح[1].

وعلى إثر ذلك، قرر المجلس العسكري الانتقالي بالفعل الانفتاح على المعارضة، وإجراء حوار وطني شامل، واتخذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها بناء الثقة، وإيجاد أرضية مشتركة، يمكن أن يقام عليها حوار وطني مع المعارضين لحكم دبي الابن، منها[2]:

- تخصيص وزارة للمصالحة الوطنية.
- تشكيل لجنة للحوار الوطني.
- إصدار مرسوم بالعفو العام.

وبناءً على هذه الإجراءات نُظّمتْ جلسات الحوار الوطني برعاية قطرية، وعقدت لقاءات عديدة بين لجنة الحوار الوطني والمعارضة، منها الذي عقد في 13 مارس 2022م في الدوحة، وحضرته وزيرة الخارجية في ليبيا نجلاء المنقوش، حيث أكدت في كلمتها أمام الحضور أهمية دولة تشاد الإستراتيجية لدول الجوار، ومنها ليبيا، وأن ليبيا تولي أهمية كبرى لأمن دولة تشاد واستقرارها، من خلال الحوار الوطني الشامل، ومن ثم تأكيد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين[3].

ب- الاحتواء السياسي للفصائل المتمردة:-

بعد تولي دبي الابن مقاليد السلطة في تشاد، تردد موقف جبهة الوفاق من أجل التغيير، وهي أكبر الفصائل المسلحة في تشاد، التي قادت التمرد الذي أسفر عن مقتل دبي الأب، ففي بداية الأمر،

(1)- شيماء البكش، مستقبل الحوار الوطني في تشاد بعد إدريس دبي، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 31-3-2022م.

(2)- المصدر نفسه.

(3)- موقع صحيفة الساعة 24، 13-3-2022م.

جاء موقفها رافضًا لإجراءات تسلم المؤسسة العسكرية للحكم، وأعلنت التزامها بالاستمرار في الزحف نحو العاصمة للسيطرة على البلاد. لكن الموقف شهد تغييرًا سريعًا، بعد إعلان عدد من الأطراف الدولية، في مقدمتها فرنسا، استمرار دعم المجلس العسكري الجديد وإجراءاته في مكافحة الإرهاب، وكذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها الجبهة في معركتها ضد القوات الحكومية. وأعلنت الجبهة التزامها بالانفتاح على أي حوار شامل، يُدْعى له من قبل السلطات الانتقالية، الأمر الذي قوبل في البداية بموقف المجلس العسكري الرافض لأية مفاوضات أو واسطة مع من أسماهم الخارجين عن القانون، على لسان المتحدث باسم المجلس الجنرال (أجونا)[1].

ثانيًا:- التحديات الأمنية:

يواجه المجلس العسكري الانتقالي عددًا من التحديات الأمنية، لا تقل أهمية عن التحديات السياسية، التي لابد له أن يضعها في الاعتبار، وأن يتعامل معها بجدية واقتدار. لعل أهمها:-

أ- الفصائل المتمردة والزاحفة عبر الحدود الشمالية:

بعد أن ضعفت سيطرة الدولة في ليبيا على الحدود الجنوبية المحاذية لدولة تشاد، وجدت الفصائل المسلحة التشادية في الجنوب الليبي مواقع ملائمة للاستقرار والتجمع، بما يتيح لها الاستمرار في القيام بأنشطة مؤثرة داخل تشاد، انطلاقا من الأراضي الليبية. وما يزيد من صعوبة وتعقيد أية محاولة للمجلس العسكري في تشاد لاحتواء والسيطرة على هذه التهديدات الأمنية في شمال البلاد، هو الارتفاع الكبير لمعدلات الفقر، وتدني مستوى الإنفاق العام على التنمية في تلك المناطق، حيث إن نسبة كبيرة من سكان المنطقة اتجهت إلى العمل في مناجم الذهب غير النظامية، إضافة إلى تحول المنطقة إلى أكبر وأهم معابر التهريب الرئيسة القادمة من وسط القارة، إلى سواحل المتوسط عبر ليبيا.

ب- مكافحة التنظيمات الإرهابية في جنوب البلاد:

يعد حوض بحيرة تشاد من أكبر المراكز لنشاط التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، وفي مقدمتها (تنظيم بوكو حرام)، الذي تبنى إستراتيجية التمدد خارج نيجيريا البلد الأم، وذلك جعل من تشاد والنيجر أهدافًا رئيسة للتنظيم. حيث يقوم التنظيم بمهاجمة معسكرات اللاجئين النيجيريين داخل تشاد، وعمليات

(1)- د. أحمد أمل، تحديات المرحلة الانتقالية في تشاد: معضلات الأمن والاستقرار السياسي، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية وإستراتيجية، 6-5-2021.

الخطف، وطلب الفدية؛ لتحقيق مكاسب وموارد مادية، كما يقوم بشن هجمات من حين لآخر على معسكرات قوات مكافحة الإرهاب التشادية الفرنسية[1]، وهذا من شأنه أن يؤثر في بنية مكافحة الإرهاب في إقليم الساحل بأكمله.

ج- فرض السيطرة والاستقرار في شرق البلاد:

إن مناطق الحدود مع إقليم دار فور السوداني كواداي وسيلا، يشهدان من حين لآخر أعمال عنف متكررة بين المكونات السكانية المختلفة، وذلك نتيجة لضعف وتردي القدرات الأمنية في هذه المناطق، وذلك يعكس حالة من التدهور الأمني في وجود عدد من الفصائل المسلحة التي تحظى بدعم الأطراف الإقليمية.

إن فرض السيطرة وحالة من الاستقرار في المنطقة من شأنه أن يخفف الضغوط التي تحاصر المجلس العسكري في أنجامينا، ومن ثم الالتفات إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية على هذا الجانب. ومن خلال ما سبق، يتضح التداخل الكبير بين التحديات السياسية والأمنية التي تواجهها تشاد في هذه المرحلة الانتقالية، حيث إن قدرة المجلس العسكري الانتقالي على معالجة هذه التحديات بصورة سريعة ومتكاملة، من شأنها أن تعجل باستعادة استقرار البلاد وأمنها.

المبحث الثالث:- تأثير الأوضاع السياسية والأمنية بدولة تشاد في الأمن القومي الليبي بعد 2001م:

إن الأمن القومي لأية دولة، مرتبط بمجالها الحيوي، فسياسات الدولة الداخلية والخارجية تدور حول الأمن، وتنعكس بذلك سلبًا أو إيجابًا على الدولة والمجتمع. فإذا تعرض أمن الدولة إلى اختراق ما، انعكس ذلك على واقع الحياة فيها، وكلما كان أمن الدولة مستقرًا ومصانًا دل ذلك على قوة الدولة، وقدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار فيها.

أولا:- واقع الأمن القومي الليبي:

إن من أهم سمات العلاقات الدولية بين الأمم الصراع أو التعاون الدولي، لتحقيق المصالح بين الدول. وقد عُدّ الأمن القومي للدول من الأمور المهمة التي تتصدر أولويات الأمم، وإن اختلفت في

(1)- د. أحمد أمل، تحديات المرحلة الانتقالية في تشاد: معضلات الأمن والاستقرار السياسي، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية وإستراتيجية، 6-5-2021.

قوتها وحجم الأخطار التي تتعرض لها، حيث يقاس نجاح أي أمة بقدر ما توفره لشعبها من أمن، كما أنه على مر التاريخ شكل الأمن القومي الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة الذين عدوه ضمانًا للبقاء والاستمرار لكيان الدولة. ولقد برز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي في العصر الحديث، بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي الخاص بإنشاء مجلس الأمن القومي[1].

ومفهوم الأمن القومي لم يتفق عليه الباحثون في مجال السياسة، بسبب صعوبة إعطائه تعريفًا محددًا، وسوف نشير هنا إلى تعريفات عديدة لمفهوم الأمن القومي:

حيت يعرفه وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء، أو هو القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل. وعرّفه العالم السياسي هارولد لاسويل في العام 1950م من منظور الإكراه الخارجي: بما يعني التحرر من الإملاء الأجنبي.

وعرفه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه (جوهر الأمن)، حيث قال إن الأمن يعني: التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. واستطرد قائلا: إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كل المجالات، سواء في الحاضر أو المستقبل. كما عرفه مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية: بأنه عملية محلية مركبة، تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها، وحماية قدراتها على جميع المستويات، وفي شتى المجالات، من الأخطار الداخلية والخارجية، وذلك من خلال كل الوسائل المتاحة، والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف، في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة، تأخذ في حسبانها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية[2].

(1)- د. حسين رحيل محمد، معضلة الأمن القومي الليبي، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، 24-2-2021م.

(2)- المصدر نفسه.

ومن خلال ما تقدم، نستطيع أن نقول: بأن الأمن القومي الليبي يعني أن تكون ليبيا بعيدة عن أية تهديدات داخلية وخارجية، ويتحقق ذلك من خلال تأمين الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري والإيديولوجي والبيئي.

وللأمن القومي الليبي ركائزه الخاصة المتكونة من الموقع الجغرافي الإستراتيجي، والثروات الطبيعية، والتركيبة السكانية المتجانسة، وغيرها من المكونات الأخرى التي أنعم الله بها على الشعب الليبي، إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011م، لم تهتد إلى استغلال تلك المكونات لتعزيز الأمن القومي بالشكل المطلوب، بل على العكس من ذلك ساهمت في تبذير أموال الليبيين، ورهن القرار السياسي للخارج. وفى عدم القدرة على تأمين حدود الدولة البرية والجوية والبحرية. وفي جلب المرتزقة للقتال في ليبيا وضياع هيبة الدولة.

وعلى مدى السنوات التي تلت سقوط نظام معمر القذافي إلى الآن، تعرض الأمن القومي في ليبيا للعديد من التحديات التي أثرت فيه سلبًا، خاصة أن الدولة في ليبيا بعد 2011م شهدت انقسامات سياسية، وعدم استقرار داخلي، أثر سلبًا في قدرة الدولة على بسط سيادتها، وفرض سيطرتها على مناحي عدة أهمها الحدود، لاسيما الجنوبية منها، خاصة مع دولة تشاد، بوصفها تمثل أطول حدود مشتركة مع دول الجوار؛ فصارت مصدر قلق وتهديد حقيقي للأمن القومي الليبي.

ثانيًا:- التأثيرات السياسية والأمنية في الأمن القومي الليبي:

تعددت تأثيرات الأوضاع السياسية والأمنية بدولة تشاد في الأمن القومي الليبي، وهذا ناتج عن كون تشاد تمثل عمقًا جغرافيًا واستراتيجيًا لليبيا، حيث يتشارك البلدان حدودًا مشتركة تمتد لنحو ألف كيلومتر، إضافة إلى أن تشاد تشهد أوضاعًا سياسية وأمنية لا يمكن التنبؤ بشكلها على المدى القريب أو البعيد، وهي عرضة لوقوع انقسامات مجتمعية وحروب أهلية كما حصل في ليبيا، التي تمر هي أيضًا بأوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة، وجاءت هذه التأثيرات ما بين التهديد الأمني المباشر وبين التهديدات على مستوى الأمن الديموغرافي، وذلك مع حالة الفوضى، وانهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا وانتشار السلاح، وكذلك فقدان القدرة على ضبط الحدود، وتزايد عدد الفاعلين والمتدخلين الخارجيين.

ولعل أكثر المتغيرات الديموغرافية ارتباطا بالأمن القومي، هي ما يطلق عليه بالحركة المكانية للسكان (الهجرة)، هذه الحركة أصبحت الآن الشغل الشاغل للدول للحد منها ومن تياراتها، وخاصة إذا

أخذت النمط غير القانوني، وهي ما يعرف بالهجرة غير الشرعية التي أصبحت تتنامى في الألفية الجديدة، التي يكمن أن نرجع أسبابها إلى التفاوت ما بين العالمين النامي والمتقدم، بل في أحيان كثيرة للتفاوت الإقليمي بين دول الجوار، وذلك يجعل تيارات الهجرة تنشط نحو الدول التي لا يوجد توازن بين مواردها الطبيعية وكتلتها السكانية[1].

وليبيا ليست بمنأى عن العالم، وعن دول الجوار، بل ليست بمنأى عن دول إفريقيا الفقيرة، وذلك جعلها مقصدًا لهؤلاء الباحثين عن تحسين وضعهم الاقتصادي، في حين نجد أن مسئولي الدولة الليبية لا يفقهون شيئًا (بقصد أو غير قصد) عما يمثله مصطلح الأمن الديموغرافي الذي أصبح تأثيره جليا في الأمن القومي.

إن ليبيا الدولة الشاسعة المترامية الأطراف، والكتلة السكانية الصغيرة، والموارد الطبيعية الكثيرة التي تزخر بها، ليبيا الموقع الجغرافي المميز، ليبيا حلقة الوصل بين قارات العالم القديم، ليبيا الدولة الهشة منذ بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، ليبيا الاقتتال الداخلي الذي يهدد وحدتها الداخلية، كل هذه العوامل تجعل من ليبيا مكاناً للاستقرار أو مكاناً للعبور للهجرة غير شرعية.

فالهجرة لها آثار كثيرة في المجتمعات التي منها تغير حجم السكان، وبهجرة الليبيين القاطنين في جنوب ليبيا نحو الشمال؛ نظرًا لغياب الدولة، سيحل محلهم سكان جنوب الصحراء، وهذا الإحلال سيتسبب في اختلال ديموغرافي في التركيبة السكانية الليبية، وكذلك توافد العمالة من الدول الشقيقة، واحتكامهم على مهن معينة، وامتلاكهم من دون قوانين تنظم ملكية هؤلاء، أو لوجودها، ولكن ضعف الدولة أعاق تنفيذها، هذا سيكون له تأثيرات على المدى القريب في الدولة الليبية، إن لم تتدارك نفسها.

ومن الواضح أن الأمن القومي الليبي أصبح يعاني من التدهور، وزيادة الخروقات يومًا بعد يوم، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على السيطرة على أركان الدولة، حيث عجزت هذه الحكومات عن حماية حدود الدولة مع الدول المجاورة، فالحدود مع تشاد أضحت مبعث قلق بالغ، خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها كلٌّ من ليبيا وتشاد، وعدم قدرة الدولتين على فرض السيادة والسيطرة على حدودهما المشتركة. وأصبحت الحدود مخترقة، وتحت سيطرة الجماعات

(1)- محمد إبراهيم الهمالي، الأمن القومي الليبي والديمغرافيا، موقع صحيفة الموقف العربي، 1-8-2022م.

المسلحة، والأفراد الخارجين عن القانون، الذين يمارسون تهريب السلاح والمخدرات والوقود والسلع والبشر، الأمر الذي يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن القومي الليبي[1].

إن عدم الاستقرار السياسي في تشاد، بعد مصرع الرئيس دبي، وتولي ابنه الحكم وسط رفض المعارضة المسلحة، يؤشر إلى أن الصراع قد يتواصل، ويتحول إلى حرب أهلية مزمنة تعصف بالبلد الفقير الذي يغرق منذ سنوات في مديونية لدول خارجية، وأزمة اقتصادية خانقة.

وفي ظل هذه المؤشرات، تواجه ليبيا مزيدًا من التحديات الأمنية، نتيجة تحول الصراع المسلح من ليبيا إلى شمالي وغرب تشاد، واعتماد المتمردين التشاديين على الأراضي الليبية، وجعلها قاعدة خلفية لهم، حيث بإمكان قوات المتمردين استخدام منطقة تيبستي الجبلية في مثلث حدود ليبيا، تشاد، النيجر، منطلقًا استراتيجيًّا في قتال القوات الحكومية التشادية، وتشكل هذه المنطقة بؤرة خارج سيطرة الدولة الليبية، وهي تخضع لنفوذ جماعات مسلحة وتهريب البشر والممنوعات والسلاح والمعادن[2]. وعلى إثر ذلك، بدأت هذه الهجرات غير الشرعية في تزايد مستمر، الأمر الذي أدى إلى حالة من الاضطراب السياسي في ليبيا، وقد شكلت أيضًا عبئًا على صانع القرار السياسي في ظل حالة عدم الاستقرار، وذلك أثر بشكل مباشر في الواقع السياسي الليبي. كما أن كثيرًا من المهاجرين تركوا بلادهم لأسباب سياسية، ومن ثم فإن ما يحملونه من أفكار يمثل تهديداً لقيم ومبادئ المجتمع في ليبيا، ومن ناحية أخرى، شكلت التدخلات الخارجية التي ترتبط بمكافحة هذه الظاهرة، اختراقًا لسيادة الدولة، وأصبح القرار السياسي بهذا الشأن خارج سيطرة الحكومات في ليبيا، بل تملكه دول ومنظمات خارجية، تفرض سيطرتها على مجريات الأحداث الداخلية في ليبيا[3].

إضافة إلى أن المؤسسات الليبية، المختصة في إيواء المهاجرين، تعاني من قلة الإمكانيات والموارد، كتوفير الرعاية الصحية، والإعاشة اللازمة، هذه الخدمات تتطلب إمكانيات ضخمة، وذلك يثقل كاهل الدولة، ويزيد من تأزم الوضع الداخلي، أما من الناحية الأمنية، فقد شكلت الهجرات غير الشرعية

(1)- د. أبوبكر المبروك أبو عجيلة، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969- 2014)، مجلة جامعة سبها، المجلد 14، العدد 1، 2015، ص23.

(2)- منصف السليمي، كرة نار بين ليبيا ومثلث الموت بتشاد، موقع dw، 27-4-2021م.

(3)- د. رجب العاتي، أ. عصام أبو حجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، المجلد 1، العدد 2، أكتوبر 2020م، ص 125.

عبئًا على الواقع الأمني في ليبيا، بما تحمله من أفكار تخريبية ومتطرفة، تشكل خطرًا على الأمن القومي الليبي، ودخول شبكات التهريب على خط الهجرة، واستعمال المهاجرين سلعًا، واستغلالهم مقابل مبلغ من المال عن كل فرد يزيد عن 1000 يورو[1].

إن تدفق المهاجرين من شأنه أن يشكل فوضى أمنية في ليبيا، التي تعاني أصلاً منذ سنوات من انفلات أمني واسع، الأمر الذي جعلها أرضًا خصبة للجماعات المسلحة، التي زادت من تعميق الأزمة في البلاد؛ فانتشرت جرائم الإرهاب وتهريب المخدرات والسلاح، وغسيل الأموال، وجرائم التزوير، وانتشار ظاهرة التسول والسرقة، وبروز عصابات الجريمة المنظمة.

والملاحظ أن الميلشيات التشادية المعارضة متعددة في ولاءاتها ومتقلبة في مواقفها، فلكي تبقى في الجنوب الليبي (في ظل غياب دولة مركزية تفرض سيطرتها)، قد تتحالف حتى مع تنظيمات إرهابية كالقاعدة، مقابل حصولها على المال، وعلى رقعة من الأرض في جنوب ليبيا، تمكنها من التحرك بأكثر أريحية، وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي الليبي.

الخاتمة:

وفي الختام، تعكس المرحلة الراهنة في تشاد نقطة فاصلة، فالوضع الداخلي محتقن وهش، وقد يتأزم في أي وقت نتيجة لسيطرة دبّيي الابن على السلطة بعد وفاة أبيه، ورفض الجماعات المعارضة له، وذلك قد يتسبب في تأجيج الأوضاع السياسية والأمنية مرة أخرى، سواء من خلال تصعيد المعارضة السياسية أو المسلحة، أو من خلال التدخلات الخارجية في المشهد السياسي في تشاد.

وهذا من شأنه أن يؤثر في الأمن القومي لليبيا، التي تعاني حالة من عدم الاستقرار، وعدم سيطرة الدولة على الحدود الجنوبية، الأمر الذي سيكون له تداعيات على الوضع الأمني، وأنه لا يمكن أن تكون ليبيا، وخاصة في حدودها الجنوبية، بعيدة عن التغيرات الجيوسياسية المحتمل حدوثها في تشاد، فليبيا كانت وستظل قاعدة خلفية للصراع داخل تشاد، وغالبا ما تتخذ المعارضة في تشاد من الجنوب الليبي نقطة للقيام بعمليات داخل العمق التشادي. ومن الجدير بالقول إن الأوضاع الليبية ستتأثر بغض النظر عن الطرف المنتصر في هذه المواجهات، فالطرف المهزوم سيسعى للهروب إلى الأراضي

(1)- محمد بوكلثوم، الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية على البلدان المغاربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2020م، ص157.

الليبية؛ ليجعلها نقطة انطلاق له، الأمر الذي سيدخل المنطقة في فوضى قد تخرج عن سيطرة أي حكومة مركزية، وسيشكل عبئا إضافيا على حكومة الوحدة الوطنية، التي تواجه الكثير من المشاكل، التي قد تحد من فرص نجاحها في فترتها المؤقتة.

النتائج:

1. يشترك الشعبان الليبي والتشادي بروابط تاريخية متينة ومتنوعة تجمع بينهما، كرابطة الدين والعرق والتاريخ المشترك، بالإضافة إلى الحدود المشتركة.
2. المرحلة الراهنة في تشاد مرحلة هشة، فالوضع الداخلي محتقن، وقد يتأزم في أي وقت.
3. ليبيا ما زالت تعيش أزمة مستمرة على واقع انقسامات سياسية وصراعات مسلحة منذ سقوط نظام القذافي.
4. تهالك الأمن القومي الليبي بسبب انعدام الحرص على المصالح الوطنية الليبية الرئيسية.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على بناء دولة مؤسسات في ليبيا، لتكون قادرة على مواجهة أي عدوان أو تدخل خارجي من شأنه أن يدعم الجماعات الإرهابية؛ ليتم تعزيز الأمن والاستقرار، وتنظيم أركان الدولة، وتثبيت سلطتها في مواجهة أي تنظيمات مضادة لكيان الدولة الليبية.
2. يجب إعادة هيكلة الجيش، ومؤسسات الأمن الوطني؛ لتكون مؤسسة مركزية موحدة، وانتهاج سياسات حاسمة في التعامل مع ملفات الميليشيات المسلحة، والجامعات الدينية، لحفظ الأمن والحد من انتشار ظاهرة التسلح العشوائي وغير العشوائي.

قائمة المراجع:

1. أبوبكر المبروك أبوعجيلة، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969- 2014)، مجلة جامعة سبها، المجلد 14، العدد 1 ،2015.
2. أحمد أمل، تحديات المرحلة الانتقالية في تشاد: معضلات الأمن والاستقرار السياسي، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية وإستراتيجية، 6-5-2021.
3. أرشيف الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الليبية، المادة (1، 2) من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين حكومة المملكة الليبية وجمهورية تشاد.
4. تصرح إدريس دبي لصحيفة لوفيغارو الفرنسية 8-7-2013م، موقع سكاي نيوز عربية.
5. حجاز عائشة وحبشي خلود، العلاقات السياسية والعسكرية الليبية التشادية خلال الفترة (1951-1994)، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2021).
6. حسين خف موسى، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو، المركز الديمقراطي العربي، 3-مايو-2014.
7. حسين رحيل محمد، معضلة الأمن القومي الليبي، موقع بوابة أفريقيا الإخبارية، 24-2-2021م.
8. دانيال إيزنجا، لحظة حاسمة في المرحلة الانتقالية في تشاد، موقع Africa Center، 3-1-2022.
9. رجب العاتي، أ. عصام أبو حجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، المجلد الأول، العدد 2، أكتوبر 2020م.
10. سعيد عبد الرحمن الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد من الاحتلال الفرنسي حتى نهاية تومبلباي 1900-1975م، ط1، (بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1998).
11. شيماء البكش، مستقبل الحوار الوطني في تشاد بعد إدريس دبي، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 31-3-2022م.
12. صابون محمد راشد، أثر العوامل الخارجية على الصراع الداخلي في تشاد (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م).
13. الصادق شكري، الملك.. العقيد.. المعارضة الليبية بالخارج، موقع ليبيا المستقبل على الانترنيت.
14. صلبون محمد راشد، تشاد وعلاقاتها بالدول العربية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م).
15. عبد الجليل سليمان، هل تنجح تشاد في حل الأزمة الليبية، كيو بوست، 10- نوفمبر - 2022.
16. عز الدين موسى عقيلة، النزاع الحدودي الليبي التشادي (1973-1995م)، رسالة ماجستير، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط عمان)، 2017.
17. الكوني ودبي يتفقان على إخراج الفصائل المسلحة التشادية من ليبيا، بوابة الوسط، 26-8-2021م.
18. محمد إبراهيم الهمالي، الأمن القومي الليبي والديمغرافيا، موقع صحيفة الموقف العربي، 1-8-2022م.
19. محمد بوكلثوم، الهجرة الغير شرعية من دول الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية على البلدان المغاربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2020م.
20. محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، ط1 (القاهرة، مكتبة مذبولي، 1998م).
21. محمد طاهر زين، تقلبات الأوضاع السياسية في تشاد ومآلاتها، موقع المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، 19-4-2021.
22. محمد عمران كشادة، تشاد والنيجر والأزمة الليبية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، تونس، 2019.
23. منصف السليمي، كرة نار بين ليبيا ومثلث الموت بتشاد، موقع dw، 27-4-2021م.
24. موقع صحيفة الساعة 24، 13-3-2022م.